

آراء وأخبار

بلاغ وزارة المعارف

في أواخر أيام الوزارة الأيوبية (٣٦/١٢/٢٠)
وبلاد الشام مستبشرة بحياتها النيابية ، ومستشعرة
بسيادتها القومية بفضل كتابتها الوطنية ، بودع
وزير المعارف ، وعضو مجمعنا العلمي العربي ،
الأمر مصطفى الشهابي معاهد العلم والأدب ،
بالبلاغ المبين التالي ، الذي ننشره اليوم خدمة
للتاريخ ، ولنشكره على رغبته في خدمة المجمع
العلمي ، فقد سعى لزيادة موازنته ، ولإصلاح
إدارته ، إصلاحاً يتمكن به من الاضطلاع بما
عهد به إليه من خدمة اللغة والأدب ، وأملنا توي
في أن يتم خلفه « الحكيم » ما شرع فيه سلفه
الكرام ؛ وهذا نص البلاغ :

مقدمة عندما دُعيت الى الاشتراك في الوزارة ، كانت البلاد مضطربة ، والمدارس
مغلقة ، والأسواق مقلبة ، والتلاميذ في الشوارع ، وبعض الزعماء في المنفى ، وعدد
كبير من الناس في السجون ، فكان من البديهي أن لا أقبل أعباء المساهمة بالحكم إلا
على أساس تبديل السياسة السابقة ، واتخاذ سياسة تضمن للبلاد أمانها القومية ، وعلى
هذا حصلت مفاوضات عديدة بيننا وبين المفوضية العليا وإخواننا من رجال الكتلة
الوطنية في أمور سياسية لا سبيل الى البحث فيها في هذه الإذاعة ؛ لكن ما يفيد
ذكره هو كون هذه المفاوضات أدت الى اشتغالنا بعقد معاهدة مع فرنسا ، وبإعادة

الحياة النيابية ، وغير ذلك من الأمور الجوهرية التي تقوم عليها أوضاع البلاد الاستقلالية ، وترتكز عليها مصافقها العامة ، ولهذا لم أتمكن ، وبالأأسف ، من الاتصال بكم اتصالاً وثيقاً في المدة القصيرة التي أشرفت فيها على شؤون المعارف في البلاد .

ولئن شغلني السياسة عنكم فالعذر إذن واضح لا يحتاج الى دليل ، وقد رأيت الآن قبل وداعكم أن التي عليكم بعض نصائح موجزة أملتها علي تجارب الأيام والسنين :

السياسة والوطنية وأول هذه النصائح ضرورة تلقين المعلمين تلامذتهم أن عهد المقاومة السلبية قد انقضى ، وأن واجب التلامذة الأكبر الانصراف الى تثقيف عقولهم ، وتوسيع مداركهم ، حتى يكونوا في المستقبل رجالاً أصحاب الاجسام والعقول ، ولهذا ينبغي لهم ترك السياسة الى ما بعد أيام الدراسة ، حتى لا يشوشوا عمل الحكومة الوطنية القادمة ، وهي بعد أحرص منهم على عدم التفريط في حقوق البلاد . ولا شك أن كل ساعة يقضيها التلاميذ في السياسة بعد الآن تعد خسارة في حياتهم الثقافية ؛ لكن السياسة شيء والوطنية شيء آخر ، فإذا دعونا التلامذة الى ترك الاشتغال بالسياسة والاقلاع عن التحيزات السياسية في المدرسة ، فمن الواجب أن لا نذهل عن تغذيتهم بالوطنية الصادقة : كتلقينهم أمجاد أمتهم العابرة ومزاياها واستعداداتها الحاضرة ، وكتحبيب اللغة العربية والبلاد العربية إليهم ، وطبعهم بالطابع القومي المتين ، وتعويدهم إظهار الخير العام على الخير الخاص ، وحماسهم على ازدياد الاثرة - أي ما يسمى الانانية - في القضايا الوطنية . ومن الممكن الوصول الى هذه الغاية باتباع البلاغات التي أذعتها في هذا الصدد ، ولا سيما ما يختص منها ببرامج التاريخ والجغرافية التي لا بد من تحويلها على الوجه المذكور في مجلس المعارف الاعلى عند اجتماعه في ربيع السنة القادمة أو قبل الربيع .

الجامعة السورية والمجمع العلمي كثيراً ما ينتقد الناقدون الجامعة السورية والمجمع العلمي العربي ، وأهم انتقاد بوجهونه الى الجامعة كونه ينفق عليها في كل سنة

مبلغ كبير من المال ، لو أنفق نصفه على تلامذة بدرسون في الجامعات الاوروبية لتخرج منها عدد يفوق عدد الذين يتخرجون من جامعتنا في كل سنة ، وربما كان هذا الانتقاد وجيهاً لو كانت مهمة الجامعة السورية مقتصرة على تخريج عدد من الاطباء الصيادلة والحقوقيين ليس غير ؛ فالحقيقة أن الجامعة السورية صرحت ثقافي للتعليم بالعربية لا مثيل له الآن في العالم العربي كله ، وهذا المركز الثقافي العالمي هو في القرن الرابع عشر من الهجرة خلف لمدارس البلاد القديمة كالنظامية والعاذلية وغيرهما ، وفي عنقه رسالة علمية وسياسية واجتماعية وإنسانية معاً ، ومن الضروري أن يكون قسماً تشع منه شرائع العرب وطبهم ؛ كما يجب أن يكون همزة الوصل في هذه العلوم بين الشرق والغرب ، ولهذا لا نقدر فوائدها للجامعة السورية بالمال ، ولا يجوز أن تكون عرضة للانتقاد كما ضاق نطاق موازنة الدولة ، بل يجب على العكس من ذلك أن يوسع على العلماء من أساتذتها لكي يتمكنوا من التبحر بالعلوم العالية الحديثة والقديمة ولا سيما ما تهتم معرفته منها في البلاد الشرقية . وقد وضعنا في المعاهدة السورية الفرنسية وسيلة لإيجاد اتفاق جامعي بيننا وبين حليفنا الكريمة ، وسينتج عن هذا الاتفاق تبادل إلقاء المحاضرات العلمية - لا الدراسية - بين جامعتنا والجامعات الفرنسية ، واعتراف تلك الجامعات رسمياً بشهادات الجامعة السورية دون ما قيد ولا شرط .

أما المجمع العلمي العربي : فيجب أن يظل معهد اللغة العربية ومدارسه الآداب الرفيعة ، والصلة الوثيقة بين تراثنا العلمي القديم والعلوم الحديثة ، ولا يجوز أي رجل عربي مثقف أن يحرم دمشق من مجمعها العلمي العربي ، وهي عاصمة العرب، والإسلام الكبرى ، ولذلك لا بد من تزويد مخصصاته السنوية حتى ينصرف رئيسه وأعضاؤه الى القيام بشئونه وأهمها المساهمة بإيجاد معجم أفرنجي عربي للمصطلحات العلمية والمخترعات الحديثة ، وإلقاء دروس ومحاضرات في دقائق اللغة وآدابها ، وسائر العلوم والأبحاث الشرقية ، وتنظيم المجلة ودار الكتب الوطنية ، وغرف المطالعة ، والاتصال بالمششرقين وبالمجامع العلمية في الديار الأجنبية .

وأنا على يقين من أن رجالات المجمع والجامعة يجعلون ما ذكرته من الشئون نصب أعينهم ، وإنهم يضطربون بالأعباء الملقاة على عاتقهم ، حتى تأخذ أمتنا بنصيبها

الوافي من الثقافة العامة ، وتساهم مع الأمم المتعدنة في تقدم العقل البشري .

مدارس التجريب والمدارس الفنية التعليم الثانوي في مدارس التجهيز هو

زاد الشباب وعديتهم في معتك الحياة ، لأنه يزودهم ببساط العلوم الحديثة ، ويفتق أذهانهم ، ويوسع مداركهم ، ويجعلهم أقدر من غيرهم على معالجة شئون المجتمع البشري ، وليس التعليم الثانوي في ذاته وسيلة من وسائل الارتزاق ، لكنه عون أرباب التجارة والصناعة والزراعة على مشاركة أعمالهم ، وباب يلجحه طالب الالتحاق بالجامعات وبساتر المدارس العليا ؛ ولذلك ينبغي لأساتذة التعليم الثانوي أن يظلموا حرصاً على الأمر الآتي : وهو أن البكالوريا السورية يجب أن تحتفظ بمكانتها العلمية بعد أن كادت تضاهي أمثالها في مدارس حكومات الغرب الكبرى .

أما مدارس الصناعة والأشغال اليدوية : فغابتها تجريب عمال ورؤساء عمال في مصانع البلاد ، وليست غابتها تجريب (أفندية) ينضمون الى عداد العاطلين عن العمل ، وهكذا الحال في الصفوف التجارية فإن على خريجها أن يكونوا من العاملين في المتاجر بأجور متهاودة ، ربمًا يثبتون بكفاءتهم فضل المتعلم على الجاهل . ومما يؤسف له أن البلاد خلوت الآن من المدارس الزراعية على درجاتها ، على حين أننا في أشد الحاجة الى مدرسة زراعية عملية لا يدخلها إلا الذين لديهم أرض كافية والذين لا يستكفون عن العمل في الأرض بأيديهم القوية ، ولعل مجلس المعارف الاعلى يقرر في جلسته القادمة توسيع الدروس الزراعية في صفي المعلمين العالي والابتدائي وفي مدارس الدولة الابتدائية والاولية .

التعليم الإبرائي والاولى رُبَّ ناقد بقول : ما الفائدة من تعليم الفلاح

والصانع والاحير والخدام ، وهل المدرسة تجعلهم أسعد من رفاقهم الذين يظلمون على أميتهم . فالحقيقة أن السعادة اذا كانت غير مرتبطة بالعلم ، فمبادئ القراءة وأعمال الحساب الاربعة على الاقل امور يحتاج اليها كل انسان مهما يكن عمله ، ولذلك وجدنا الدول الراقية تيجر الاولاد إجباراً على ارتياد المدارس الابتدائية في المدن والمدارس الاولية في القرى ، حتى تكاد الامية تكون مفقودة في بلاد تلك الدول . أما في

بلادنا فإن عدد الأميين يفوق كثيراً عدد المتعلمين ، والسبب ضيق موازنة الإدارة أو قلة المعلمين ، ولعل أعظم عمل تأتبه الحكومة تزويد عدد المدارس الابتدائية والاولية تدريجياً على أساس افتتاح عشرين أو ثلاثين مدرسة جديدة في كل سنة ، فهي اذا ازدادت موازنة وزارة المعارف على هذا الاساس ، وأعانت المدارس الابتدائية الاهلية بما تستحقه قبل عدد الاميين في البلاد وارتفع المستوى الثقافي فيها ، ولا شك عندي أن مفتشي التعليم في الوزارة يضعون هذا البرنامج نصب أعينهم ، ويؤازرون الحكومة القادمة لاجل تحقيقه .

وما بلغت النظر كون بعض الفلاحين الجهلاء يهملون إرسال أولادهم الى مدرسة القرية ، على حين أن الحكومة تكون قد أوجدت لهم تلك المدرسة مع معلمها ولو ازمها ، ففي حال كهذه يكون من الواجب حمل الفلاحين على إرسال أولادهم الى المدرسة قسراً ، ومعاقبة هؤلاء الفلاحين بما ينص عليه القانون تجاه مخالفي أوامر الحكومة وتعليماتها .

المدارس الأهلية والأجنبية طالما شكوا المستنبرون من اختلاف برامج التعليم في مختلف مدارس الدولة ، وشكوا من تضارب النزعات السياسية ، واختلاف أصول التربية في المدارس الأجنبية والأهلية ؛ وربما غلا بعضهم فقال بوجود العمل على إقفال تلك المدارس ، والحقيقة أن المدارس الأهلية والأجنبية لا يجوز إقفالها ، كما لا يجوز تركها بلا مراقبة شديدة ، ففائدتها قائمة في كونها توفر على الدولة مبالغ كبيرة لا تضطلع بها موازنتها الصغيرة ، أما أضرارها فيمكن تلافيها بعد الآن ، بأن يفرض عليها التوسع بتعليم اللغة العربية ، وتعليم تاريخنا وجغرافية بلادنا بالعربية ومنع كل نزعة سياسية مضرّة ، فسد ينزع اليها المعلمون تجاه تلاميذهم ، ولا بد من العمل بتوادة في سبيل توحيد برامج التعليم في تلك المدارس ، وفي مدارس الحكومة ، ولا شك أن شهادة التعليم الابتدائي وشهادة البكالوريا قد خدمتا كثيراً في هذا الباب ، كما أن الحركة الفكرية في البلاد العربية تدعو الى التفاؤل في إمكان توحيد برامج التعليم في جميع تلك البلاد .

الكتب المدرسية وتنشيط المؤلفين زاد عدد الكتب المدرسية الصالحة في السنين الأخيرة ، لكن مدارسنا ما برحت في حاجة الى كتب أخرى مهمة في علوم مختلفة ، ومن المؤلف أنني وجدت في بعض الكتب المدرسية غلطات كثيرة في استعمال المصطلحات العلمية والاسماء الجغرافية على حين كان يجب على مؤلفيها أن يراجعوا المجمع العلمي العربي فيرشدهم الى أصح تلك المصطلحات ، ويحق لمؤلفي الكتب المدرسية التي تدرس في الجامعة وفي مدارس التجهيز ، ولأصحاب المؤلفات العلمية واللغوية والادبية البارزة ، ولأصحاب الجلات المدرسية أن يستمدوا المعونة من وزارة المعارف في سبيل طبع كتبهم ومجلاتهم وترويضها ، وإني لعل بقين من أن وزارة المعارف ستصد لهم مبلغاً كافياً في موازنتها تنشيطاً لهذه المنتجات العقلية التي تكثر فوائدها ، لكنه قلما يتمكن أصحابها من العمل فيها بلا مؤازرة مادية .

الثقافة العربية وأنصح رجال التعليم ونجباء التلامذة بأن لا يتبرموا بالثقافة الغربية ، وأن يعلموا أن الاستقلال الذي حصلنا عليه ليس معناه الابتعاد عن المدنية الغربية وثقافتها ، فكما نتلمذ الغرب على أجدادنا في إبان مدنيتهم الساطعة ، فقد شاءت الاقدار أن نتلمذ اليوم على الغرب في مختلف العلوم العصرية ، وليس في ذلك عيب ؛ بل العيب والضلال أن نظل جامدين بيننا العالم في تقدم مستمر . ولئن سألت سائل : أي الثقافات الغربية أصلح لنا ؟ لجوابي بأن الثقافة اللاتينية ولا سيما الفرنسية منها ، وأسباب هذا الترحيح طوبلة لا تتسع لها هذه الإذاعة .

ومن البديهي أن الاخذ بالعلوم الحديثة يجب أن لا يلبينا عن لغتنا القومية وعن عاداتنا وأخلاقنا وسجاياتنا العربية ، وعن مدارسنا قرآنا الكريم ، وتراث أجدادنا الادبي الزاهر .

وبعد أشكر لموظفي الوزارة ورجال التعليم كافة مؤازرتهم الحميدة ، وأشكر لمستشار المعارف نصائحهم الفنية المفيدة ، وأرجو منهم جميعاً ومن التلامذة أن يخلصوا للحكومة الوطنية الدستورية القادمة ، فهي أحرض الحكومات على تقدم المعارف في البلاد ، والسلام .

وزير المعارف

مصطفى الشهابي

دمشق في ١٩ كانون الاول سنة ١٩٣٦